المجتمع والتحول السياسي في جنوب افريقيا حتى عام ١٩٩٩

الدكتورة
مها عبد اللطيف
كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين

المقدمة

كان للتكوين الاجتماعي في جنوب أفريقيا إثره الكبير والفاعل في تحديد نوع العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي. فبعد اتفاق المستوطنين البيض من افريكانرز وإنكليز على إقامة دولة الرجل الأبيض، دون الاعتراف بوجود حقوق سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية للأغلبية السوداء، تميز المجتمع الأبيض بثقافة سياسية عالية تمحورت حول مفاهيم ديمقراطية ذات صبغة عنصرية منعت الأغلبية السوداء من حق المشاركة السياسية وإبداء الرأي والمعارضة المنظمة داخل الدولة وضمن نظامها السياسي.

وعلى الصعيد الاجتماعي فأن السياسة العنصرية لم تستند فقط على مبدأ التمييز بين الأجناس على أسس عرقية ولغوية ودينية وإنما تم معها فرض سياسة العزل العنصري للجنس الأسود. لذلك لم تحدث عملية اتصال بين البيض والسود اجتماعياً وعلى كل المستويات. وكان هذا القرار قد اتخذه المجتمع الأبيض وطبقته السلطة السياسية طوال (٤٦) عاماً.

ان التحولات السياسية التي جرت في البلاد والتي كان أساسها إلغاء سياسة التمييز والفصل العنصري، تطلبت حصول تحول اجتماعي متزامن مع التحول السياسي وتغيير كل المفاهيم العنصرية المترسخة في فكر وثقافة ونفسية المجتمع الأبيض إزاء باقي الأجناس.

لذلك فان هذه الدراسة تسعى الى تتبع جذور العلاقة السياسية والاجتماعية بين المجتمع الأبيض وباقي الأجناس، ودور النظام السياسي العنصري السابق في ترسيخ سياسة الفصل العنصري اجتماعياً وعبر أدوات مختلفة، ثقافية، اجتماعية، سياسية ودينية. وبالتالي بحث أسباب قبول النظام السياسي العنصري بإجراءات التغيير وإلغاء سياسة التمييز والفصل العنصري.

وتجيب الدراسة عن الأسئلة الآتية:

- ما مدى قبول المجتمع الأبيض بالتحولات السياسية وتسليم السلطة الى الأغلبية السوداء؟
- ما هو حجم التجاوب الاجتماعي للبيض مع سياسة إلغاء الفصل والتمييز العنصري؟

لقد حاولت الدراسة تتبع العلاقة الجديدة في المجتمع وفي ظل النظام السياسي الديمقراطي الجديد وبحث مدى قدرة السلطة الجديدة على تحقيق أهداف المجتمع السياسي الجديد خاصة مطالب الأغلبية السوداء التي تعاني من مشاكل عديدة. وفي الأخير تبحث عن

أهم معوقات الوحدة الوطنية على الصعيد الاجتماعي وإثرها في كفاءة عمل السلطة السياسية ومستقبلها في جنوب أفريقيا.

اولاً: جذور الصراع الاجتماعي في جنوب أفريقيا

تنطلق أهمية تتبع تاريخ نشأة الكيان الاجتماعي في جنوب أفريقيا من معرفة نوع العلاقة التي قامت بين الكيان الاستيطاني والمجتمع الأصلي وعلى مدى أكثر من ثلاثة قرون، وإثرها في قدرة التحول السياسي الذي تم من خلاله نقل السلطة من الأقلية البيضاء الى الأغلبية السوداء في عام ١٩٩٤، واجتثاث مفاهيم اجتماعية عنصرية رسخت طول ذلك التاريخ، ومن ثم نقل المجتمع من مرحلة الصراع الى مرحلة التعايش وحل مشكلة الهوية الثقافية التي لا تزال تعاني منها البلاد.

١. دوافع الهجرة والاستيطان

يعود تاريخ هجرة الأوروبيين الى جنوب أفريقيا الى عام ١٦٥٢ عندما تمكن (يان فان ريبيك) الموظف الهولندي في شركة الهند الشرقية الهولندية من تأسيس محطة تموين لسفن الشركة في منطقة (الكاب). ولأجل أنتاج المواد التموينية للسفن، قام (ريبيك) بجلب العمالة من هولندا. وكانت دوافع الهجرة والاستيطان بالنسبة للعمال هي الحاجة الى العمل أو الهرب من الملاحقة القانونية في حين هاجر البعض الأخر بحثاً عن الحرية السياسية والتجارية والدينية. وعندما عجزت الشركة عن استيعاب الإنتاج المتزايد للمستوطنين مع تزايدهم الطبيعي خلال قرون، بدأ الكثير منهم في البحث عن رزقه داخل البلاد، وبعيداً عن سيطرة الشركة، ومن ثم العمل كصيادين أو تجار مع السكان الأصليين من قبائل (الهوتنتوت)، الذين تبادلوا معهم ما ينتجون من منتجات زراعية وحيوانية. وبالتالي أصبحوا هم أنفسهم زراعاً ومربى ماشية، وهكذا ظهر خلال القرن الأول من الاستيطان ما أطلق عليهم تاريخيا اسم (البوير الرحل Trek-Boer)[١].

ولم يكن خلال هذه المرحلة من الاستيطان أي تصادم بين المستوطنين البيض والسكان الأصليين، (فلم يستخدم المهاجرون الهولنديون القوة فور وصولهم الى المجتمع الجديد، وإنما تم استقبالهم سلمياً في ذلك المجتمع، حتى تم لهم بناء كيانهم الاستيطاني)[٢].

٢. الصراع بين المستوطنين والسكان الأصليين

تزايد توافد المهاجرين الأوروبيين الى منطقة الكاب من هولنديين، فرنسيين، المان وإنكليز، فضلاً عن العمالة الآسيوية التي جلبتها حركة الهند الشرقية الهولندية للعمل، وبالنظر لاتساع حجم الهجرة بدأت موجه التحرك الى الداخل من قبل البوير خاصة بعد تفاقم الوضع عندما احتلت بريطانيا منطقة الكاب عام ١٧٩٥ بعد هزيمة هولندا إمام فرنسا في سلسلة الحروب الأوروبية، وتخوف بريطانيا من وقوع منطقة رأس الرجاء الصالح بيد نابليون وبالتالي قدرته على قطع المواصلات البريطانية الى الهند واستخدام المنطقة للوصول الى الهند واحتلالها. وقد دفعت بريطانيا التعويضات، مقابل احتلالها لمنطقة الكاب الى ملك هولندا بموجب معاهدة فيينا عام ١٨١٤، وبذلك بدأت مرحلة التدفق الواسع

---

[١] ينظر: رولاند اوليفر وجون فيج، موجز تاريخ افريقيا، ترجمة الدكتورة دولت احمد صادق، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٥، ص١٧٥.

[٢] د. مجدي حماد، النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة-اسرائيل وجنوب افريقيا، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨١، ص٣٥.

للمهاجرين الإنكليز والاسكتلنديين الذين كانوا على العموم أكثر ثقافة وثروة وتماساً مع أوروبا الصناعية من المهاجرين (البوير)، فأصبح الناطقون بالإنكليزية هم النخبة في مستعمرة الكاب[٣].

ومنذ ذلك الوقت أصبح السكان الاصليون من (الهوتنتوت) و(الوبشمن) في مواجهة عدوين لا عدوا واحداً هما (البوير) و(الإنكليز)، وعندما ألغت الحكومة البريطانية نظام الرق في عام ١٨٣٣ ووضعت قوانين حددت من إمكانية البوير من الاستحواذ على أراضي جديدة لهم وحرمتهم من التوسع، فتجمع البوير (الذين أطلق أبناؤهم على أنفسهم تسمية الافريكانرز Africaners) في عملية هجرة واسعة من مستعمرة الكاب الى داخل البلاد منذ عام ١٨٣٤، وانضموا الى ما يسمى في التاريخ بـ(الهجرة الكبرى Graet Trek)[٤] مندفعين نحو إيجاد أراض جديدة لهم والتحرر من السيطرة البريطانية وإنشاء مجتمعات جديدة بعيداً عن تدخل الحكومة البريطانية، حيث يمكن ان ينمو المجتمع وفق مبادئ الافريكانرز التقليدية.

وعند مسيرة الهجرة الكبرى اخذ البوير في طريقهم بانتزاع الأراضي من سكانها الأصليين، وجرت مذابح ضد قبائل الهوتنتوت والبوشمن وعرضوا سيطرتهم على عشب (الشونا)، ودخلوا في معارك طاحنة مع قبائل (الزولو). وكانت معركة (نهر الدم) التي جرت في ١٦ كانون الأول ١٨٣٨ من اشهر تلك المعارك بين المستوطنين البوير وقبائل الزولو[٥] والتي انتهت بانتصار البوير، وأصبح يوم المعركة يمثل (يوم العهد) في التاريخ الافريكاني لان الروايات تذكر بان الافريكانرز عاهدوا الرب على عبادته إذا ما انتصروا في هذه المعركة[٦].ولم يقتصر الصراع بين البوير والقبائل الأفريقية، وإنما حدث التصادم بين تلك القبائل نفسها، والتي كانت تتعايش فيما بينها عندما كانت الأرض مفتوحة إمامها عند تزايد إعدادها وحاجتها للتوسع من اجل الزراعة والرعي. إلا انه وبعد مجيء البوير أصبحت الأراضي الأكثر خصوبة تحت سيطرتهم فكونوا عقبة إمام توسع القبائل الأفريقية. فنجم عن ذلك ان كل قبيلة ترغب في توسيع أراضيها لا تجد إمامها إلا أراضي جاراتها من القبائل الأخرى. فبدأت سلسلة الصراعات بين القبائل الأفريقية للحصول على الأرض، وقد أدت هذه الصراعات الى تحطيم النظم السياسية للكثير من تلك القبائل وفقدانها لقياداتها إمام ضغط القبائل الأخرى وضغط البوير[٧].

وقد أضاف الصراع بين البيض أنفسهم نمطاً ثالثاً من أنماط الصراع داخل جنوب أفريقيا، والذي اندلع بين المستوطنين الجدد من الناطقين بالإنكليزية والمستوطنين القدامى من البوير. وكان السبب الرئيس لاندلاعه هو الخلاف في كيفية اقتسام ثروات البلاد. (وعندما أعلنت الحكومة البريطانية ان البوير يفقدون رعويتهم البريطانية بمجرد عبورهم حدود مستعمرة الكاب، ورفضت ان تعترف بنظام سياسي مستقل للبوير قد يهدد خطوط

---

[3] **Ben Schiff, The Afrikaners after Apartheid, Current History, Vol. 95, No.601, May 1996, p.217.**

[٤] **رولاند اوليفر وجون فيح، المصدر السابق، ص١٧٩.**

[٥] **د.عبد الرزاق مطلك الفهد، حركة التحرير الوطنية الافريقية، مطبعة جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٥، ص٣٨٩.**

[6] **Ben Schiff, op. cit., p.217.**

[٧] **رولاند اولفير وجون فيج، المصدر السابق، ص١٧٦.**

مواصلاتها البحرية الى الهند، فقامت بضم إقليم (ناتال) الساحلي[٨] الى حكمها رسميا عام ١٨٤٥، وقادت هذه السياسة البوير الى التحرك وعبور جبال داركنز برج والتوسع نحو الهضبة الداخلية للبلاد، ودفعتهم الحاجة الى حكومة مركزية لمواجهة القبائل الافريقية الى تأسيس جمهوريتين هما جمهورية جنوب أفريقيا في إقليم (الترانسفال) عام ١٨٥٢ بين نهري الفال واللمبوبو، ودولة (اورانج الحرة) بين نهري الأورانج والفال عام ١٨٤٥، وقد اعترفت بريطانيا باستقلال هاتين الجمهوريتين عندما وجدت ان قيامهما لا يشكل خطراً على المصالح البريطانية، وانهما تفتقران الى المقومات الاقتصادية المهيئة لقوة مستقبلية محتملة[٩].

دفع اكتشاف (الماس) عام ١٨٦٧، على ضفاف نهر الاورنج، البريطانيين الى ضم جمهوريتي (الترانسفال) و(اورنج الحرة) الى حكمهم رسميا، وكرد فعل على جهودهم في إحكام السيطرة عليهما، ثار البوير وهزموا التاج البريطاني في أول حرب انكلوا-بوير بين عامي ١٨٨٠-١٨٨١.

وبعد اكتشاف الذهب في عام ١٨٨٦، بالقرب من مدينة (جوهانسبرغ) في جمهورية اورنج الحرة، تحرك البريطانيون من جديد للسيطرة على الموارد الطبيعية وإخضاع البوير، فاندلعت حرب (الانكلو-بوير) والتي استمرت ما بين عامي ١٨٩٩-١٩٠٢، وفيها استخدم الجيش البريطاني تكتيك الأرض المحروقة لقهر البوير، وكان (٢٦) الفاً من ضحايا الحرب، الذين قدر عددهم الكلي بـ(٣٠) الفاً من النساء والأطفال الذين هلكوا بسبب نقص التغذية وانتشار الإمراض[١٠].

وبالرغم من خسارة البوير في حربهم الثانية، إلا إنهم تمكنوا من إفهام البريطانيين إنهم المنافسون الاساسيون لهم على السلطة السياسية والاقتصادية في البلاد. بالإضافة الى ذلك فقد أدرك البريطانيون ضرورة تهدئة دعاة القومية الافريكانية، وبالتالي تخليهم عن سياسات العنصر الليبرالي التي تم المناداة بها كواحدة من دوافع حرب الانكلو-بوير واستبدالها بحكم بريطاني-هولندي مشترك في إطار قانوني صدر عام ١٩١٠[١١]، والذي على ضوءه انشأ الإنكليز اتحاد جنوب أفريقيا مانحاً سلطات واسعة لمقاطعات البوير.

لقد اتسم الاتفاق الانكلو-هولندي بتحرير الافريكانزر ومشاركتهم البريطانيين في الإدارة السياسية والاقتصادية للبلاد، إلا ان هذا الاتفاق تم على حساب الإفريقيين أنفسهم والذين لم يسمح لهم بحق المواطنة والمشاركة السياسية داخل الاتحاد[١٢].

ثانياً: التركيب الاجتماعي في الدولة الاستيطانية

أدت الهجرة والاستيطان في جنوب أفريقيا، وما لحقها من صراع بين المهاجرين والسكان الأصليين، الى قيام دولة متعددة الأجناس والطوائف، تملك كل جماعة منها خصائصها الثقافية واللغوية والدينية والحضارية. فمن بين الـ(٥) ملايين ابيض يبلغ تعداد الافريكانرز (٣)

---

[٨] **المصدر نفسه، ص١٨١.**

[٩] **الصدر نفسه، ص ١٨١.**

[10] **Ben Schiff, op. cit., p.217.**

[11] **Ibid.**

[١٢] **انتوني سمبسون، حول افريقيا، ترجمة احمد حمزة ومحمد الخولي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص١٥٩.**

ملايين نسمة، إما الناطقين بالإنكليزية فيمثلون الأغلبية الباقية من البيض، ويقع ضمنهم مجموعة يهودية كبيرة تقدر بـ(٣٠٠) الف يهودي[١٣]. كما ان هناك مجتمعات برتغالية ويونانية صغيرة، وفرق من مهاجري أوروبا الشرقية الذين نزحوا الى البلاد بعد انهيار المعسكر الاشتراكي. وهنالك حوالي (٣,٥) مليون من الناطقين بالافريكانية الذين ينحدرون من العنصر المختلط أو (الملونين)، ومن الاسويين الذين تعدادهم حوالي بضعة مئات الألوف[١٤]. وجميع هذه الانقسامات والتعددية العرقية هي مجموع الأجناس التي هاجرت الى البلاد في فترة تمتد لأكثر من ثلاثة قرون. فضلاً عن السكان الأصليين من الأفارقة الذين يمثلون الأغلبية السكانية والبالغ تعدادهم (٣٠) مليون نسمة.

سعى الافريكانرز منذ بداية استيطانهم الى إقامة مجتمع خاص بهم متمركز على مجموعة دعائم متميزة دعوا من خلالها الى بناء القومية الافريكانية لمواجهة الأجناس والطوائف الأخرى. وبدأت عملية ولادة هذه القومية منذ مراحل الاستيطان الأولى عندما (سلخ المستوطنون الهولنديون أنفسهم عن تيار النمو الأوروبي ووطنوا أنفسهم على الملاءمة مع الظروف الجديدة)[١٥]، وقطع صلتهم مع المجتمع الام وطبقوا على أنفسهم سياسة العزل عن باقي الأجناس. وبدأت هذه السياسة (منذ هبوط الرعيل الأول من البوير عندما بنت شركة الهند الهولندية سوراً هائلاً يمنع السود من الاقتراب من أملاك الشركة وموظفيها. فكان هذا السور رمزاً لما أصبح فيما بعد سياسة ثابتة ترمز الى الفصل التام بين الأجناس البيضاء والسوداء)[١٦].

لقد أدت سياسة الانسلاخ عن الموطن الأصلي وما تبعها من انعزال عن السكان الاصليين في البلاد الجديدة الى تميز الافريكانزر بنزعتهم الفردية الشديدة (فعارضوا منذ البداية أية قيود على حقوقهم الفردية ومصالحهم)[١٧]. وأضاف الافريكانزر عنصراً أخر في دعم تمايزهم وفرديتهم هو اعتمادهم على الدين في بنائهم القومي، عندما استندوا على عقيدتهم المسيحية الكالفينية التي نشأت في القرن السابع عشر (والتي استوحوا منها اعتقاداً راسخاً نما مع ظروف نشأتهم بأنهم شعب اختاره الله وان السود الوثنين لا حق طبيعي لهم في أنفسهم ولا حق لهم في امتلاك الأرض التي بدأ هؤلاء البيض في اغتصابها)[١٨].

ان المواجهة بين الافريكانزر والحكم والاستيطان الإنكليزي أضافت عنصر دعم أخر في بناء قومية الافريكانزر، فقد أصبحت (المصاعب التي واجهت الهجرة-الكبرى Great Trek هي الفكرة التي بنيت عليها القومية الافريكانية، ولا يزال أحفاد رواد تلك الهجرة يتعالون على من ظل في مقاطعة الكاب تحت الحكم البريطاني)[١٩].

أضافت حرب الانكلو-بوير الأولى ١٨٨٠-١٨٨١ دعامة أخرى لانطلاقة القومية الافريكانية مدفوعة بالغضب من البريطانيين فأطلقوا عليها (حرب الاستقلال) بدأت بعدها نخب صغيرة من الافريكانزر تبذل جهودها للنهوض بالشعب الافريكاني ومنحه صفات

---

[١٣] احمد طه محمد، جنوب افيرقيا، وتحولات ما بعد الابارتيد، مجلة اسلياسة الدولية، مركز دراسات الاهرام، القاهرة، العدد ١١٢، ابريل ١٩٩٣، ص١٤١.

[14] Ben Schiff, op. cit., p.217.

[١٥] رولاند اولفير وجون فيج، المصدر السابق، ص١٧٤.

[١٦] عبد الغني عبد الله خلف، مستقبل افريقيا السياسي، مؤسسة المطبوعات الحديثة، ط٢، ١٩٦١، ص٢٢٣.

[١٧] رولاند اولفير وجون فيج، المصدر السابق، ص١٧٥.

[١٨] المصدر نفسه، ص١٧٥.

[19] Ben Schiff, op. cit., p.217.

الأمة من خلال دعم قيام حركة لغوية أساسها الهولندية مع التركيز على وضع قواعد للغة التداول المحلي جامعين عناصر من الهولندية ولعة الملايو واللغات الافريقية الى اللغة الافريكانية[٢٠]. إما هزيمة حرب البوير الثانية، فقد عد الافريكانزر خسائر المحاربين ومعاناة نسائهم وأطفالهم تضحيات قدمت وقوداً جديداً الى نيران الدعوة القومية الافريكانية.

ولذلك ظل الصراع في جنوب أفريقيا حتى الحرب العالمية الثانية يدور حول مشكلة الافريكان وليس مشكلة الإفريقيين، وكان الحديث عن النزعة القومية يعني قومية الافريكان حتى عام ١٩٤٨ عندما انتصر الحزب الوطني برئاسة الدكتور (مالان) والمكون من افريكانزر خاص وحينئذ امن القادة الوطنيون للافريكانزر إنهم كسبوا الجولة الأخيرة من حرب البوير[٢١].

ويمكن القول ان علاقات الصراع بين الافريكانزر والأفارقة من جهة وبينهم وبين البريطانيين من جهة أخرى منحت من خلال العناصر سابقة الذكر المجتمع الافريكاني خصائص ترسخت عبر الأجيال فكرياً واجتماعياً وثقافياً. فمن خلال مراحل تطور الإيديولوجية القومية المتطرفة للافريكان انبثقت سياسة الفصل العنصري ضد السكان الأصليين والتي تم تطبيقها قانونياً بعد فوز الحزب الوطني في انتخابات عام ١٩٤٨.

تميز مجتمع الناطقين بالإنكليزية عن مجتمع الاخريكانزر بأنهم ظلوا على اتصال دائم بثقافتهم الأصلية في الوطن الام، وظلت الأفكار الليبرالية هي مصدر التحرك السياسي والاقتصادي والاجتماعي للإنكليز في جنوب أفريقيا. فبالرغم من ان أصول المهاجرين البيض من الاخريكانزر والإنكليز تعود الى جنس واحد وينتمون الى حضارة واحدة هي الحضارة الانكلو-سكسونية، إلا أنهما يعتبران مجتمعين مختلفين لكل منهما لغته الخاصة وثقافته وتقاليده التاريخية، ويتحرك كل منهما في أجواء عقلية وروحية مختلفة. ويعد الاختلاف اللغوي من العوامل الأساسية في وجود هذا الانقسام الاجتماعي بينهم. إذ كان من الممكن اندماج كلا المجتمعين لولا وجود الحاجز اللغوي وذلك لانعدام الفاصل الديني بينهما[٢٢].

وبالرغم من ان الافريكانزر يتحملون مسؤولية سياسة الفصل العنصري (Apartheid) وجرائمها، إلا ان نظامهم السياسي نشأ من هياكل قانونية تطورت تحت ظل الحكم البريطاني في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين[٢٣]. وكانت سياسة التمييز العنصري سارية في ممارسات الحكومات البيضاء، إنكليزية كانت أم افريكانية، فكلا الجماعتين تعاونتا ضد السكان الأصليين واشتركتا منذ قيام الاتحاد عام ١٩١٣، عندما حددت حكومة الاتحاد نسبة (١٣%) فقط من مساحة الأرض للإفريقيين ضمن ما يسمى بـ(المستوطنات المحلية) في حين إنهم يشكلون ثلاثة أرباع السكان[٢٤]. كذلك اتفاقهم على إلغاء حق التصويت للإفريقيين الذي نفذ عام ١٩٣٦. وكانت هذه القوانين تلقى التأييد من

---

[20] Ibid.

[٢١] انتوني سمبسون، المصدر السابق، ص١٦٠.

[٢٢] جاجا واتشوكو (وآخرون)، افريقيا: النهج السياسي، ترجمة محمود الشرقاوي، الدار القومية، لطباعة والنشر، القاهرة، ص ص ٣٦-٣٧.

[23] Ben Schiff, op. cit., p.216.

[٢٤] ينظر: رولاند اولفير وجون فيج، المصدر السابق، ص١٦٠.

قبل البرلمان متحد، وكانت معارضة الأحزاب الإنكليزية معارضة شكلية تبحث في مناقشة تفاصيل التفرقة العنصرية دون التعرض للتفرقة نفسه[٢٥].

عانى السكان الاصليون (البانتو) في جنوب أفريقيا من سياسات التفرقة العنصرية منذ بداية هجرة البيض الى بلادهم والاستيطان فيها، وتعرضوا الى سلسلة من الحروب العنصرية مكنت البيض، نتيجة لتفوقهم الحربي، من الاستيلاء على أراضي القبائل الأفريقية. وقد أدى التوسع الاستيطاني الافريكاني والإنكليزي الى (إحداث اضطراب عميق بين قبائل البانتو، فعملية الاستيلاء على أراضيهم حطمت أخر معالم الاستقلال الزراعي الإفريقي[٢٦]، وأجبرت الأفارقة على حياة التشرد والعمل كأجراء في خدمة المجتمع الأبيض. بالإضافة الى ذلك فقد حطم ذلك التوسع النظم الاجتماعية للقبائل الأفريقية وعزل قادتها، مما أدى الى خلو المجتمع الإفريقي من زعامات تقليدية قادرة على قيادته في مواجهة الخطر الأوروبي، والقضاء على فرصة اتحاد الأفارقة في عملية المواجهة باندلاع الحروب والصراعات بين القبائل نفسها من اجل الحصول على الأرض وبالتالي تشتت وحدة المجتمع الإفريقي وبقائه في إطار قبلي تعددي متصارع.

شكل فوز الحزب الوطني الافريكاني في انتخابات عام ١٩٤٨ وانفراده بالسلطة مرحلة جديدة من مراحل الصراع الاجتماعي عندما أضاف هذا الحزب الى الممارسات العنصرية في المجتمع طابعاً سياسياً قانونياً من خلال جعل سياسة الفصل العنصري (Apartheid) الإيديولوجية الحاكمة للدولة، والتي تقوم على فكرة بقاء الإفريقي في معزل عن الأبيض حتى تقل فرصته في التقدم عن طريق التقليد ويظل الدم الأبيض نقياً. فأصدر الحزب الوطني سلسلة من التشريعات نظمت عملية الفصل، ولم تقتصر هذه التشريعات على تصنيف السكان عنصرياً وحرمان الأفارقة من حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإنما عزلتهم حضارياً وجغرافياً واجتماعياً، من خلال تحديد أماكن أقامتهم في ثمانية مستوطنات تشكل (١٣%) فقط من مساحة البلاد والتي أطلق عليها اسم (ارض البانتوBantustan) وذلك بموجب قانون البانتو الذي صدر عام ١٩٥١. وقد امتازت هذه المستوطنات بفقرها الاقتصادي بينما امتلك السكان البيض الأراضي الغنية بثرواتها المعدنية والزراعية[٢٧]. وتبع هذا القانون قانون التوطين الصادر عام ١٩٥٤ الذي خول الحكومة بنقل الاف الإفريقيين من أماكن تواجدهم الى داخل البانتوستانات. وقد نقل قانون تعليم البانتو عام ١٩٥٥ سلطة تعليمهم من يد المبشرين ليضعها بيد الحكومة التي أعدت برنامج التعليم وفق خطوط التمايز الثقافي القبلي[٢٨].

لقد أدت سياسة الفصل والعزل العنصري الى حرمان الأفارقة من فرص التقدم والتطور والى ان يصبح في داخل جنوب أفريقيا عالمين، الأول عالم ابيض متقدم وعالم إفريقي متخلف يعاني من أوضاع اقتصادية واجتماعية وثقافية متردية.

ثالثاً: أدوات المجتمع الافريكاني في تطبيق سياسة الفصل العنصري

---

[٢٥] **المصدر نفسه، ص١٦٠.**

[26] **Ben Schiff, op. cit., p.218.**

[٢٧] **ينظر: مجدي حماده، المصدر السابق، ص٥٥.**

[٢٨] **ينظر: رولاند اولفير وجون فيج، المصدر السابق، ص١٦٥-١٦٦.**

اعتمد الافريكانرز على مجموعة أدوات سياسية واجتماعية ودينية وثقافية من اجل دعم إيديولوجية النقاء العرقي للجنس الافريكاني وترسيخ سياسة الفصل العنصري في البلاد بموجبها. وكان من أهم تلك الأدوات:

١. الحزب الوطني الافريكاني

لم تكن الأحزاب السياسية قد عرفت عند تأسيس اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩١٠. إلا ان الجنرال (هرتزوج) أسس في عام ١٩١٢ (الحزب الوطني) اثر خلافه من أول رئيس الوزراء للاتحاد الجنرال (لوى بوثا). ويعد (هرتزوج) من أوائل من دعوا الى سياسة الفصل العنصري بين البيض والسود وهو صاحب نظرية (ان الأسود المتأخر لا يستطيع النهوض بمستواه الى درجة المجتمع الأبيض الحديث وانه من العبث تضييع الوقت والجهد في محاولة تغيير الحقائق)، ومن ثم فقد بذل (هرتزوج) جهده في سبيل منع السود من التعليم والحصول على فرص اقتصادية واجتماعية معقولة وحرمانهم من صفة المواطنة[٢٩].

وقد خلف (هرتزوج) على رئاسة الحزب سياسي أخر كان اشد تعصبا وحماساً لسياسة الفصل العنصري وأعمقهم عقيدة في انحطاط السود وسمو الجنس الافريكاني، (الجنس المختار من الله لسيادة الأرض)[٣٠] وهو القس (دانيل فرانسوا مالان). وقد نجح الحزب الوطني برئاسة (مالان) في الوصول الى السلطة عام ١٩٤٨ اثر فوزه على حزب الاتحاد (الذي يضم افريكان وإنكليز) وان يشكل بذلك أول وزارة في تاريخ الاتحاد يكون كل أعضائها من الافريكانرز، وهي أول وزارة جاءت الى الحكم على أسس نظرية الابارتيد الجديدة.

وهكذا توالى على رئاسة الحزب الوطني الحاكم رؤساء امتازوا بأقصى حدود التطرف العنصري. ومع ذلك فقد حصلت عدة انشقاقات داخل الحزب منها عندما ألغى مفكروا الحزب عام ١٩٥٦ حق الملونين المحدود بالانتخاب حتى ولو كانوا من الناطقين بالافريكانية ووقفوا بجانب مطالب الافريكانرز، وقد أثارت هذه الخطوة استياء مجموعة صغيرة من الافريكان الذين شكلوا تياراً معتدلاً داخل الحزب، وبالمقابل انشقت مجموعة أخرى لتشكل تياراً متطرفاً وذلك اعتراضاً منها على سماح الحكومة في أواخر الستينات لبعض الفرق الرياضية الأجنبية ذات الدمج العنصري بالقيام بجولة في البلاد.

وبمرور الوقت وبتقديم نظام التمييز العنصري ورسوخه كسياسة عامة قام تشكيل سياسي داخل الحزب الوطني يندرج من (المتشددين) الى (المعتدلين) مقسمين الى عدة تكتيكات تعمل على إبقاء هيمنة الافريكانرز، فقد اعتمد المتشددون إيديولوجية النقاء القومي في سياساتهم، في حين اعتمد المعتدلون البراغماتية[٣١]. ومع ذلك فان السلطة السياسية ظلت بيد المتشددين منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٩٠.

٢. الكنيسة الإصلاحية الهولندية الافريكانية

لعبت الكنيسة الإصلاحية الهولندية دوراً في ترسيخ نظام الفصل العنصري وكانت أداة مهمة من أدوات المجتمع الافريكاني في دعم إيديولوجية النقاء العرقي. فقد كان وراء نظام الفصل العنصري الروح الكالفينية المتعصبة التي هي أساس تشكيل الكنيسة الهولندية. هذه الروح التي أدت

---

[٢٩] **عبد الغني عبد الله، المصدر السابق، ص٢٣٤.**

[٣٠] **المصدر نفسه، ص٢٣٥.**

[31] **Ben Schiff, op. cit., p.218.**

الى قيام (العداء المتبادل بين الجمعيات التبشيرية (للكنيسة الكاثوليكية) والافريكان الذين لم تسمح مسيحيتهم بالاعتراف بالمساواة بين البيض والسود)[٣٢].

لذلك لم تكن التقاليد الاجتماعية والسياسة الحزبية وحدها وراء دعم سياسة الفصل العنصري بل انبثقت الأخيرة من الأيمان الديني الراسخ عند الافريكانرز بان كل الشرور ناجمة عن اختلاط الأجناس والأيمان بالرسالة المختارة التي وضعت في عنق الرجل الأبيض[٣٣]. ومن خلال هذا الأيمان أصبح الفصل العنصري جزء من العقيدة الدينية للافريكانرز الذين يعتقدون عن طريق الكنيسة ان سلطة الدولة منحة من الله وان المعارض للحكومة إنما يعارض مشيئة الله. وأصبح من أهم تعاليم الكنيسة ما يقول صراحة ان الزنوج (جنس منحط من قاطعي الحطب وحمالي الماء الذين يجب فصلهم عن بقية الناس)[٣٤]، مبررة ذلك انجيليا[٣٥].

تعود جذور الاعتقاد الديني عند الافريكانرز بتفوق الجنس الأبيض على الأسود الى بدايات الاستيطان، إلا ان أول رئيس لاتحاد جنوب أفريقيا (القس مالان) ادخل الدين كعامل أساسي في السياسة الحكومية وجعل التعليم الديني اجبارياً في المدارس الحكومية. وفرض شرط الانتماء الى الكنيسة الهولندية على كل من يتولى الوزارة وعضوية البرلمان، وكان على الافريكاني العادي ان يثبت عضويته في الكنيسة حتى يجد لنفسه عملاً[٣٦].

وبذلك لعبت الكنيسة الهولندية دوراً اجتماعياً وسياسياً وثقافياً فضلاً عن الدور الديني في دعم الفصل العنصري في كل النواحي.

٣. اتحاد الإخوة

في عام ١٩١٨، قامت مجموعة صغيرة من رجال دين افريكانيين مع موظفين مدنيين، بتأسيس (اتحاد الإخوة) للنهوض بالشعب والمناداة بالقيم المسيحية. وفي عام ١٩٢٢ أصبح اتحاد الإخوة منظمة سرية تقتصر عضويتها على الذكور من الافريكانرز. وعلى مدى سنوات العشرينات والثلاثينات، ونتيجة للكساد والجفاف ناضل الفلاحون الافريكانرز لمواجهة مصاعب الهجرة الى المدن، فقام (اتحاد الإخوة) بتأسيس المئات من المنظمات التربوية القومية، الاجتماعية، الدينية، الثقافية، الاقتصادية والسياسية، التي تمحورت جميعها حول إيديولوجية القومية المسيحية الافريكانرز التي تطورت في الكنيسة الإصلاحية الهولندية[٣٧].

وتميز (اتحاد الإخوة) بأنه جمعية سرية عنصرية أعضاؤها من الافريكانرز فقط تعلن عداءها للجنس الأسود، وحتى للبيض من غير الافريكانرز. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى تطورت أهداف الجمعية لتصبح متمركزة حول:

١. العمل من اجل رفع مكانة الافريكانرز بين شعوب العالم.

---

[٣٢] **رولاند اولفير وجون فيج، المصدر السابق، ص١٨٤.**

[٣٣] **ينظر: انتوني سمبسون، المصدر السابق، ص١٦١.**

[٣٤] **عبد الغني عبد الله، المصدر السابق، ص٢٣٦.**

[٣٥] **نعيم قداح، التمييز العنصري، وحركة التحرير في افريقيا الجنوبية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط٢، ١٩٧٥، ص١٠٧؛ وينظر: احمد طاهر، افريقيا: فصول من الماضي والحاضر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٥، ص١٢٢.**

[٣٦] **عبد الغني عبد الله، المصدر السابق، ص٢٣٧.**

[37] **Ben Schiff, op. cit., p.218.**

٢. السيطرة السياسية على الاتحاد عن طريق الحزب الوطني.
٣. رفع المستوى الاقتصادي للافريكانرز.
٤. تكوين جمهورية مستقلة (للرجل الافريكاني). جمهورية مسيحية وطنية كالفينية.
وكل الروابط مع بريطانيا تعد من قبل الاتحاد روابط مرفوضة ويجب قطعها[٣٨].

لقد سعى (اتحاد الإخوة) الى دعم سياسة الحزب الوطني العنصرية، فكان معظم أعضاء الحزب هم أعضاء في الاتحاد، وعمل الطرفان معاً للمحافظة على صورة الشعب الافريكاني الموحد.

٤. اللغة والنظام التعليمي

تعد اللغة بدورها أحدى الأدوات التي استند عليها الافريكانرز في سياستهم العنصرية، عندما اعتبروا لغة الافريكاني هي أعظم ما عمله الجنس الافريكاني في أفريقيا[٣٩]، رغم إنها لغة محلية لا يتكلمها احد خارج حدود اتحاد جنوب أفريقيا نفسه، ولا يتكلمها سوى (٣) مليون افريكاني من مجموع عموم السكان البالغ (٤٢) مليون نسمة.

ان اهتمام الافريكانرز بضرورة تميزهم اللغوي استند على ما أملته الكنيسة الهولندية. فالتمييز العنصري الذي قسم الناس حسب أجناسهم ومجاميعهم اللغوية كانت نتيجة طبيعية لنظرية القومية المسيحية.

وقاد هذا التمايز اللغوي الى ان يصبح للافريكانرز ثقافتهم الخاصة. وتحدد التعليم، وعلى كل المستويات، باللغة الافريكانية دون سواها، ورفض الافريكانرز استخدام لغة أخرى، حتى الإنكليزية التي ازدروا من يستخدمها من الافريكانرز، وكان اتحاد الإخوة يخضع أعضاءه للمراقبة ويحاسب من يتكلم الإنكليزية منهم[٤٠]. فأصبح النظام التعليمي قائماً بدوره على عنصرية اللغة فضلاً عن عنصرية العقيدة والفكر.

ان مجمل هذه الأدوات كان لها تأثيرها المباشر في ازدياد حدة الفصل العنصري بين المجتمع الأبيض والمجتمع الأسود في جنوب أفريقيا. وهذه الأدوات لا تزال تعمل وفق أهدافها السابقة داخل المجتمع الافريكاني رغم التحولات السياسية التي جرت في البلاد منذ بداية التسعينات.

رابعاً: دوافع التخلي عن سياسة الفصل العنصري

ان سياسة الفصل العنصري بدأت كحقيقة اجتماعية، ثقافية ودينية منذ البدايات الأولى للاستيطان، وقد دعمت سياسياً وقانونياً بعد عام ١٩٤٨ لتصبح بدورها حقيقة سياسية مؤثرة على حركة النظام السياسي وتوجهاته، والذي تميز بالعنصرية وتبينه سياسات الفصل العنصري وحرمان السود من المشاركة السياسية (ولذلك فان قواعد النظام السياسي كانت وعلى الدوام تتناقض وبشكل أساسي مع السكان الأصليين)[٤١].

واجهت سياسة الفصل العنصري مقاومة داخلية، اجتماعياً وسياسياً، ورفض خارجي من قبل الدول والمنظمات الدولية. وكانت سياسة المقاومة والرفض تستهدف تحويل الدولة العنصرية من حيث التكوين الاجتماعي والسياسي من دولة تسيطر عليها أقلية

[٣٨] ينظر: عبد الغني عبد الله، المصدر السابق، ص ص ٢٣٨-٢٣٩.
[٣٩] المصدر نفسه، ص٢٣٧.
[٤٠] المصدر نفسه، ص٢٣٧.
[٤١] مجدي حماد، المصدر السابق، ص٨٥.

استيطانية الى دولة اعتيادية تكون الأقلية فيها مجرد كيان يعيش في إطار دولة المجتمع الأصلي الذي يشكل الأغلبية. وهذا يحتاج ليس فقط إلغاء العنصرية سياسياً وإنما يجب قلع جذورها كحقيقة اجتماعية قائمة.

١. المقاومة الداخلية

تعرض النظام العنصري في جنوب أفريقيا الى مقاومة السود الذين كان لهم تاريخ من النضال الوطني يعود الى السنوات الأولى من القرن العشرين من اجل حصولهم على حقوقهم الاجتماعية والسياسية. فتشكلت منظمات وطنية وأحزاب سياسية مثلت المحور الأساسي للحركة الوطنية في البلاد. وكان في طليعة تلك الحركات (حزب المؤتمر الوطني الإفريقي) الذي قاد نضال الأفارقة ضد التمييز والفصل العنصري، ومنذ تأسيسه عام ١٩١٢ شن الحزب الكثير من المعارك السياسية وقاد التنظيمات الاجتماعية ضد النظام السياسي العنصري. واستطاع الحزب التحالف مع قوى أخرى وتمكن من عقد مؤتمر الشعب عام ١٩٥٥ الذي صدر فيه (ميثاق الحرية) مؤكداً على ان (جنوب أفريقيا هي ملك لكل من يعيش فيها من سود وبيض، وانه ليس في استطاعة أية حكومة فرض تسلطها عليها ما لم تعتمد في ذلك على رغبة الشعب. وان الشعب هو الذي سيحكم على أسس العدل والمساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص. ويجب ان يشارك الشعب باجمعه في إدارة البلاد بغض النظر عن العنصر واللون. وان مؤتمر الشعب يرفض حرمان الغالبية الأفريقية من حقوقها الاجتماعية، الإنسانية، السياسية والاقتصادية)[٤٢].

وبقدر اقتران حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بنضال الشعب الإفريقي، اقترن الحزب برموز قادت كفاحه على مر السنين الطويلة المثقلة بسياسات الكبت والاضطهاد العنصري. وكان في مقدمة هؤلاء القادة (نيلسون مانديلا) الذي انضم الى الحزب عام ١٩٤٤ وكافح ضد سياسة التفرقة العنصرية[٤٣].

وبالرغم من حظر الحزب منذ عام ١٩٦٠ من قبل النظام، إلا ان قياداته استمرت في نضالها ضد العنصرية من خلال المؤتمرات والندوات ودعوات العصيان المدني وقيادة انتفاضات السود المستمرة، وقد شكلت سلسلة الكفاح الوطني للسود ضغوطاً كبيرة على حكم الأقلية البيضاء وأضرت بمصالح الاستثمارات الاقتصادية للبيض، وقد سخرت الحكومة جهودها من اجل القضاء على المقاومة الأفريقية. فقامت بتأسيس جهاز الشرطة العنصرية، وجهاز المخابرات المعروف باسم (مكتب التعاون المدني) لمواجهة الحركة الوطنية الأفريقية، فضلاً عن دور المؤسسة العسكرية. وكانت مهمة هذه التنظيمات استخدام كافة وسائل العنف ضد السود.

٢. الضغوط الخارجية

وقف المجتمع الدولي موقف المعارض لسياسة الفصل العنصري، وواجه النظام العنصري مقاطعة سياسية من اغلب دول العالم فضلاً عن العقوبات التي فرضتها الأمم

---

[٤٢] ينظر: عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص ص ٤١٤-٤١٥.

[٤٣] للتفصيل ينظر: د. وليد محمود عبد الناصر، المؤتمر الوطني الافريقي: تحديات ما بعد الابارتيد، مجلة السياسة الدولية، مركز دراسات الاهرام، القاهرة، العدد١٠٨، اكتوبر ١٩٩٤، ص ص ٤٨-٤٩.

المتحدة والمتضمنة المقاطعة الاقتصادية وإصدارها العديد من القرارات التي أدانت سياسة التمييز العنصري طوال الثلاثين عاماً المنصرمة.

وفي الثمانينات ازدادت أزمة النظام العنصري حدة، وتسبب النبذ الدولي والمقاطعة والكساد العالمي في تحطيم السجل الطويل للتوسع الاقتصادي. واجهت فيه جنوب أفريقيا كارثة اقتصادية تمثلت بالعديد من النكسات التي هددت مصالح الشركات الاستثمارية التي بدأت بسحب رؤوس أموالها نتيجة للوضع الاقتصادي وعدم الاستقرار نتيجة تصاعد إعمال العنف في البلاد[٤٤]. وقد أدرك الرئيس السابق (بيتر بوتا) هذه الأوضاع وحاول القيام ببعض التغيير لكسر العزلة الدولية ومواجهة الفوضى السياسية والتردي الاقتصادي في الداخل، فابدي بعض المرونة السياسية غير الكاملة بإعلانه عام ١٩٨٢ عن تطبيق دستور جديد للبلاد يقر بوجود مجالس تشريعية خاصة بالملونين والآسيويين فضلاً عن برلمان البيض. وقد واجهت محاولة (بوتا) ردود فعل داخلية من قبل البيض والسود على السواء. فقد ترك بعض المتشددين من البيض صفوف الحزب الوطني وتأسيس حزب المحافظين[٤٥]. إما السود فقد أعلنوا عن رفضهم للدستور الذي لم يعترف بحقوقهم وأصروا على مطالبهم بضرورة أجراء إصلاحات جذرية في النظام السياسي تضمن لهم حقوقهم السياسية والاجتماعية وإلغاء سياسة التمييز العنصري. ان فشل (بوتا) في أجراء بعض التغيير دفعه الى الاستقالة في ١٤ آب ١٩٨٩.

ازداد التوجه نحو ضرورة إقليم بالإصلاحات السياسية وإنهاء سياسة الفصل العنصري والتمهيد لتحقيق المشاركة السياسية الديمقراطية لعموم المجتمع وبكافة أجناسه، ليس فقط نتيجة لنضال الشعب الإفريقي وإنما لازدياد الضغوط الخارجية خاصة التي بدأت فاعلية تأثيرها (بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور مفردات جديدة للغة الخطاب الدولي، مثل حتمية وضرورة قيام الجماعة الدولية الديمقراطية. فالعالم يعيش لحظة تاريخية، أصبح الحكم الديمقراطية فيها محل اهتمام عالمي وهو ما أدى الى ظهور ما يطلق عليه الحق في الحكم الديمقراطي[٤٦].

وقد أدت حتمية التغيير الى اقتناع القوى التي رسخت سياسة التمييز العنصري على مدى أربعة عقود، بأنه ليس في صالحها ترك مستقبل جنوب أفريقيا لقوى الديمقراطية ذات الأغلبية السوداء. لذلك أمسكت زمام المبادرة لإدارة عملية التغيير وأدركت ان بقاءها خارج العملية يعني تهميش دورها السياسي مستقبلاً[٤٧]. وقد بدأت عملية التغيير في كل الأدوات السابقة التي قادت عملية ترسيخ سياسة الفصل العنصري وكالآتي:

١. الحزب الوطني

ان الخوف من اشتداد الضغوط المطالبة بالتغيير وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية داخلياً وخارجياً، دفعت بالحزب الوطني الى الاقتناع بضرورة تغيير سياساته

---

[٤٤] ينظر: بلال عبد الموجود، احداث العنف الاخيرة في جنوب افريقيا، مجلة السياسة الدولية، مركز دراسات الاهرام، القاهرة، العدد ٨٣، يناير ١٩٨٦، ص ص ١٨٧-١٨٨.

[45] Ben Schiff, op. cit., p.218.

[٤٦] د. حمدي عبد الرحمن، الانتخابات التعددية في افريقيا، في كتاب د. صلاح سالم زرنوقة (وآخرون)، الانتخابات البرلمانية في دول الجنوب، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، ط١، ١٩٩٧، ص١٨.

[47] Kenneth W. Grundy, South Africa Putting Democracy to work, Currerd History, Vol. 94. No. 591, April 1995, p.173.

من اجل البقاء في داخل العملية السياسية للبلاد. فقاد التيار المتشدد إدارة عملية التغيير والتي بدأت بانتخاب (فردريك دي كليرك) وهو من المتشددين رئيساً للبلاد عام ١٩٨٩. والذي أعلن في ٢ شباط ١٩٩٠ باستعداد الحزب للبدء بالإصلاحات الجذرية، معترفاً بشرعية حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) وحزب جنوب أفريقيا الشيوعي (SACP) وعدد من التنظيمات المناهضة للفصل العنصري والتي كانت محظورة منذ الستينات، وإطلاق سراح السجناء السياسيين ومن ضمنهم (نيلسون مانديلا). فضلاً عن السماح بمسيرات الاحتجاج الجماهيرية والإعلان عن تخلي النظام عن اشهر قوانين التفرقة العنصرية[٤٨].

ولأجل النجاح في إدارة عملية التغيير انتقل (دي كليرك) من جناح (المتشددين) الى جناح (المعتدلين) ذوي النزعة البراغماتية في الحزب لكسب مرونة في تطبيق استراتيجية الحزب. وكانت أولى التطبيقات البراغماتية هي السعي لكسب اكبر عدد من الأصوات والحصول على مؤيدين جدد في مواجهة تيار الأغلبية السوداء. فبعد (٣٦) عاماً من إنكار انتساب الملونين الى الافريكان قام الحزب بتوسيع قاعدته الشعبية لتشمل جميع الناطقين بالافريكانية.

إلا ان هذه السياسة واجهت معضلة تصاعد حدة المعارضة اليمينية في صفوف الافريكانرز بقيادة حزب المحافظين ومجموعة من الأجنحة اليمينية المتطرفة في عدد من الأحزاب والكتل البرلمانية التي بدأت تدعو للعودة الى سياسة التمييز العنصري لسنوات الخمسينات ووضعوا إقامة دولة الشعب الافريكاني هدفاً لهم، والانفصال عن باقي الأجناس، لكن المشكلة في التقسيم كانت ولا تزال هي ان الافريكانرز لا يمثلون الأغلبية في أية مساحة جغرافية مترابطة ذات أهمية ملموسة في جنوب أفريقيا[٤٩].

ومن اجل بقاء الحزب الوطني قائداً لحركة التغيير ودعم سياساته الإصلاحية الجديدة أجرى (دي كليرك) استفتاءاً بين البيض للحصول على موافقتهم في إدارة العملية السياسية الإصلاحية الجديدة. فجاءت نتائج الاستفتاء تأييد (٦٨%) من البيض لسياسات الحزب الوطني.

وفي عام ١٩٩٢ بدأت المفاوضات متعددة الأحزاب، والتي قاطعتها القوى اليمينية المحافظة من البيض والسود على السواء. وأقرت هذه المفاوضات ديمقراطية التعدد الحزبي وأجراء انتخابات متعددة الأجناس.

وبذلك بدأت أولى الخطوات لدخول المجتمع في جنوب أفريقيا الى مرحلة التعايش السياسي بعد ان عانى السود من مرحلة الصراع في بدايات الاستيطان ومرحلة الفصل السياسي العنصري بعد قيام الدولة الاستيطانية.

٢. اتحاد الإخوة

أيد (اتحاد الإخوة) سياسة الحزب الوطني برئاسة (دي كليرك) إدارة عملية التغيير السياسي في البلاد. ومثلما كان (اتحاد الإخوة) عنصراً مهماً في دعم سياسة الحزب العنصرية، بدأ الاتحاد بعد سقوط (بوتا) واستلام (دي كليرك) رئاسة الحزب الوطني،

[٤٨] **د. حمدي عبد الرحمن، المصدر السابق، ص٣٧.**

[49] **Ben Schiff, op. cit., p.219.**

بتهيئة المناخ المناسب للتخفيف من حدة التعصب العنصري والإعلان (بأنه لا يمكن بعد الآن تبرير التمييز العنصري انجيليا)[٥٠]. وفي عام ١٩٩٣ أعلن الاتحاد عن إيقاف نشاطاته وانه تم استبداله بتنظيم جديد تحت اسم (اتحاد الافريكان المفتوح لكل الناطقين بالافريكانية والذين يعتنقون المبادئ المسيحية.

لقد عد الكثير من الباحثين بأنه، ورغم التغييرات التي أجراها الاتحاد فكرياً وتنظيمياً، فان أهدافه لا تزال تترسخ وبعمق داخل المجتمع الافريكاني والقائمة على ضرورة الحفاظ على النقاء العرقي للقومية الافريكانية ووحدة الشعب الافريكاني ومصالحه[٥١].

٣. الكنيسة

انشق المحافظون في الكنيسة الإصلاحية، بعد تخلي الحزب الوطني واتحاد الإخوة عن سياسة الفصل العنصري وقاموا بتأسيس الكنيسة البروتستانتية الافريكانية التي استمرت في الدعوة الى العقيدة العنصرية. وقد أعلنت الكنيسة، في بداية التسعينات، عن انضمام (٣٣) إلف عضو لها من الافريكانرز البالغين والمعارضين لسياسة التعايش مع السود.

وقد صرح القس (ويلي لوبي) رئيس الكنيسة البروتسانتية الافريكانية بأنه ما دام (دي كليرك) قد تخلى عن سياسة الفصل العنصري، فانه بالتأكيد ليس افريكانيا[٥٢].

ان بقاء رسوخ العقيدة الدينية العنصرية في المجتمع الافريكاني سيكون عائقاً مهما إمام تحقيق التعايش الاجتماعي بين الأجناس في جنوب أفريقيا.

خامساً: الانتخابات متعددة الأجناس

ومن اجل إنجاح العملية الديمقراطية قدم حزب المؤتمر الوطني الإفريقي الكثير من التنازلات للافريكانرز للحصول على موافقتهم على نقل السلطة الى الأغلبية السوداء. وكان منها تقديم الضمانات بعدم القيام بالتسريح الجماعي للموظفين البيض والقبول بمشاركة أحزاب الأقلية في الوزارة. كما ان حزب المؤتمر تراجع عن توجهاته الاقتصادية الاشتراكية وطبق النمط الرأسمالي المفروض عليه من قبل أصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال والحكومات الغربية والمؤسسات المالية العالمية.

وفي ٢٦ نيسان ١٩٩٤ جرت الانتخابات الديمقراطية متعددة الأجناس ولأول مرة في تاريخ البلاد يتمتع السود بحق المشاركة السياسية التي حرموا منها طوال عقود من الزمن. وكانت الانتخابات أول ممارسة عملية السود، لان البيض وحدهم مع عدد محدود من المواطنين الهنود والملونين كانت لديهم تجربة مباشرة مع الانتخابات القومية. لذلك احتاج السود الى تعريفهم بآلية ومفهوم العملية وكيفية عمل الاقتراع السري[٥٣].

وبالرغم من محاولات اليمين المتطرف من البيض واليسار المناضل من السود تقويض الانتخابات والانتقاص من نتائجها، إلا ان حزب المؤتمر الوطني الإفريقي تمكن من الحصول على (٢٥٢) مقعداً من مجموع (٤٠٠) مقعداً في الجمعية الوطنية. وفاز الحزب الوطني بـ(٨٢) مقعداً ونال حزب الحرية (انكاثا) بـ(٤٣) مقعداً، وتوزعت المقاعد الباقية على الأحزاب الصغيرة الأخرى. فانتخب (نيسلون مانديلا) رئيساً لاتحاد جنوب أفريقيا بدون معارضة داخل الجمعية الوطنية.

---

[50] Ibid., p.218.
[51] Ibid.
[52] Ibid.
[53] Kenneth Grundy; op. cit., p.173.

وكانت أولى مهام قادة أفريقيا الجدد تشكيل نظام حكومي قابل للتطبيق. فتم السماح للأحزاب التي فازت بأكثر من (٨٠) مقعداً ان تختار نائباً للرئيس، ويحق بموجب الدستور المؤقت لأي حزب ينال من (٥%) من الأصوات في الاشتراك بالوزارة. ان شرط تمثيل حزب الأقلية يعني تركاً واضحاً لنظام الفائز يأخذ كل شيء والذي يطبق عادة في الحكومات البرلمانية[٥٤]. وكان الهدف من إشراك الأحزاب الصغيرة في الوزارة هو تمثيل الأقليات العرقية ذات الكثافة السكانية القليلة في البلاد، ومنع انفراد أي حزب بالسلطة السياسية مستقبلاً.

سادساً: معوقات الوحدة الوطنية

ان عملية انتقال السلطة وضعت حزب المؤتمر الوطني الإفريقي إمام امتحان الكفاءة في القدرة على حكم البلاد التي تعاني من الكثير من المشاكل التي تقف حائلاً إمام نجاح مرحلة التعايش التي دخلتها الأجناس المتعددة في البلاد منذ بداية التسعينات والتي تعد من معوقات تحقيق الوحدة الاجتماعية في البلاد. ومن أهم هذه المشاكل:

١. مشكلة إعادة توزيع الثورة القومية

لم تتخذ حكومة الوحدة الوطنية برئاسة نيلسون مانديلا أي أجراء لتفتيت مراكز القوة الاقتصادية التي يسيطر عليها البيض. فبالرغم من ان البيض يشكلون عشر مجموع السكان إلا إنهم استأثروا بنسبة (٥١,٢%) من الثروة، فالأغلبية البيضاء تحتكر وحدها نحو (٦١,٢%) من الدخل القومي في حين ان الأغلبية السوداء التي تمثل (٧٥%) من السكان لا تحصل إلا على (٢٧,٦%) فقط من الدخل القومي[٥٥].

إضافة الى ذلك فان الخبراء يقدرون وجود حوالي (٩) ملايين من السود الذين يعيشون بدون مأوى وبعضهم يعيش في أكواخ من الصفيح والقش[٥٦]. ورغم جهود حكومة المؤتمر الوطني إلا ان مشكلة السكن لا تزال قائمة وتنذر باشتعال الاضطرابات العنصرية من جديد.

بدأت حكومة المؤتمر الوطني الإفريقي بتطبيق برنامج الأعمار والتنمية معتمدة في تنفيذه على قروض ذات فوائد قليلة لشراء الأراضي والمنازل وإنشاء مساكن شعبية وإيصال تدريجي للبنية التحتية الى المناطق السكنية الأفريقية. إلا ان هذا البرنامج امتاز بالبطئ ومحدودية نطاقه. مما زاد من مطالب السكان السود بتحسين أوضاعهم الاقتصادية في ظل حكومة الأغلبية السوداء. فلا تزال جنوب أفريقيا مقسمة عنصرياً من الناحية الاقتصادية، فالطبقة المسحوقة لا تزال افريقية والطبقة الغنية هم البيض الذين لم تمس مصالحهم الاقتصادية بعد التحول السياسي وانتقال السلطة الى السود.

٢. المشكلة الثقافية

ان سياسة حكومة المؤتمر الوطني الساعية الى إحداث تغييرات جذرية في النظام التعليمي وتوحيده بالإعلان عن دعم إمكانية المدارس استثناء الطلاب من صفوفها على أساس الجنس. لقد أثارت هذه السياسة المجتمع الافريكاني، وعد قرار الدمج التعليمي في المدارس بداية لتغيير الهوية الافريكانية وتدمير ثقافتها. وان تأييد الحكومة لسياسة الدمج هو بمثابة هجوم على المجتمع الافريكاني.

---

[54] **Ibid., p.174**

[٥٥] **د. حمدي عبد الرحمن، المصدر السابق، ص٤٢.**

[56] **Kenneth Grundy; op. cit., p.174.**

بالإضافة الى ذلك فقد أعلن تجمع للناشرين الافريكان عام ١٩٩٥ انه على حزب المؤتمر عدم التقليل من شأن (القوة الكامنة للقومية الافريكانية والتي يمكن ان تنطلق في مواجهة أي تحد لهوية الافريكانية، وان على القومية السوداء ان تتعايش مع القومية الافريكانية وليس العكس)[٥٧].

ولم يتمكن حزب المؤتمر من حسم قضية اللغة واختيار لغة رسمية للبلاد يتكلمها عموم المجتمع. وقد واجهت محاولات الحكومة تقليص استخدام اللغة الافريكانية في الإذاعة والتلفزيون، واستبدالها باللغة الإنكليزية، احتجاجاً واسعاً من قبل الافريكانرز وعدوها محاولة لطمس هوية الشعب الافريكاني وتذويبه في ظل الأغلبية السوداء[٥٨].

إما على صعيد المجتمع الأصلي فلاتزال الثقافة القبلية التعددية هي السائدة. فسياسة العزل التي عانى منها السود ودعم النظام العنصري السابق للقبلية الأفريقية جعل المجتمع الإفريقي يدخل مرحلة التعايش السياسي وهو يعاني من التعددية الاثنية والثقافية والغوية. لذلك فانه سوف لن ينجح على المدى القريب على الأقل في تشكيل ثقافة قومية افريقية موحدة إزاء الثقافة الافريكانية.

إما الناطقون بالإنكليزية فلا يزالون يعانون بدورهم من أزمة الهوية وعدم اندماجهم مع المجتمع الافريكاني والمجتمع الأسود في الوقت نفسه[٥٩].

٣. القوى المعارضة للتغيير داخل الجهاز الحكومي

ان مرحلة التعايش بين الأقلية البيضاء والأغلبية السوداء تثير الكثير من مخاوف البيض في الحافظ على ثقافتهم والتقاء العرقي لأصولهم البيضاء. فموجبات المقاومة العرقية لا تزال قائمة في ذهنية الأقلية البيضاء، ولا تزال فكرة التمييز العنصري ضرورة ملحة إمام هذه الأقلية للحفاظ على كيانها القومي. بالرغم من كل مساعي حكومة المؤتمر الوطني في تبديد هذه المخاوف من خلال السماح للبيض بالحفاظ على الكثير من امتيازاتهم السابقة.

ان حكومة الأغلبية تضع حزب المؤتمر إمام اختبار القدرة في مواجهة الكثير من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، منها قضايا اتساع حجم الجريمة، العنف السياسي بين السود، توزيع الوظائف، وعلى الحكومة حل هذه المشاكل ومواجهتها بالعمل في إطار اقتصادي ونظام اجتماعي وضعت اسسهما من قبل الحزب الوطني الافريكاني خلال (٤٦) عاماً، ولا يمكن اجتثاث جذور هذه الأنظمة داخل المجتمع في فترة وجيزة.

بالإضافة الى ذلك فان البيض أنفسهم يسعون الى إفشال مساعي حكومة الأغلبية السوداء لإثبات عجز هذه الأغلبية في حكم البلاد وبالتالي سهولة عودتهم الى السلطة السياسية ليس بإرادة بيضاء فقط وإنما بموافقة السود ايضاً.

ان أجهزة امن الدولة (الدفاع، الشرطة، المخابرات) لا تزال تحت هيمنة دوائر وأشخاص ينتمون الى عهد الفصل العنصري، وتعمل هذه القوى على إفشال العملية الديمقراطية، فبالرغم من حل جهاز المخابرات السابق عام ١٩٩٠، فلاتزال معظم قوى الجهاز من البيض العنصريين المناهضين لأية حكومة غير عنصرية، تتولى مقاليد الحكم

---

[57] Ben Schiff, op. cit., p.221.

[58] Ibid.

[٥٩] صحيفة الوحدة القطرية، ٢٤ ايلول ١٩٨٥، لقاء مع يولي لوبي استاذ علم الكلاسيكيات في جامعة جنوب افريقيا.

في البلاد، وكذلك البوليس العنصري الذي أسهم، من نفس المنطلق في تصعيد إعمال العنف بين السود أنفسهم[٦٠].

إما الوظائف الحكومية فلايزال يشغلها بيروقراطيون متمرسون من البيض الذين منحوا ضماناً رسمياً بالاحتفاظ بوظائفهم لفترة خمس سنوات، أي الى انتخابات عام ١٩٩٩. وفي الوقت نفسه واجه حزب المؤتمر الوطني في قيادته لعملية التغيير، بعد استلامه للسلطة وتطبيق المساواة بين البيض والسود في الوظائف، صعوبة إيجاد البدائل الوظيفية للسود للمناصب العليا في الدولة وذلك لعدم وجود تلك الكفاءات الإدارية من السود لحرمانهم طوال العقود السابقة المشاركة في إدارة البلاد[٦١].

الخاتمة

من خلال ما تم طرحه يمكن الاستنتاج بأنه بالرغم من النجاح الكبير الذي تحقق في عملية التحول السياسي في جنوب أفريقيا وتأسيس نظام سياسي قائم على أسس الديمقراطية التعددية، إلا انه لا تزال هنالك الكثير من المشاكل والعقبات التي تعمل على إعاقة فاعلية النظام السياسي. فالانتخابات وحدها لا يمكن ان تصنع ديمقراطية حقيقية إذا لم تتزامن معها ديمقراطية اجتماعية. فعلى مستوى مجتمع البيض لا تزال هناك قوى معارضة للوفاق، فتاريخ العلاقة بين السود والبيض عبر (٣٤٠) عاماً اتسمت بالصراع بين الجنسين وترسخت عبر قواعد فكرية، لغوية، دينية، عرقية ونفسية. ولا يمكن تغيير هذه العلاقة في هذه قصيرة إمام مخاوف البيض من التذويب العرقي والثقافي من قبل الأغلبية السوداء.

وفي الجانب الأخر فان مجتمع السود لا تزال مجتمعاً تقليدياً يعاني من التعددية الثقافية القائمة على أسس القبيلة والطائفة والجماعة الاثنية، لذلك فان توحيد ولاءات مجتمع جنوب أفريقيا في ولاء وانتماء واحد لا يزال هدفاً بعيد المنال.

ان إلغاء قوانين الفصل العنصري داخل المجتمع، فلا تزال هذه القوانين قائمة في الواقع الاجتماعي ولها أدواتها اللغوية والدينية والثقافية.

ان قدرة أية حكومة، حتى ولو كانت منتخبة ديمقراطياً على تحقيق المطالب الاجتماعية هي المقياس الفاصل لنجاحها أو فشلها. وان أي فشل في ذلك سوف يقودها الى استخدام القوة لقمع أي تحرك شعبي. ان حكومة حزب المؤتمر الوطني هي ألان إمام مهمة تطبيق خطة الأعمار والتنمية التي وضعتها لرفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأغلبية السوداء التي ناضلت من اجل حريتها ولم تجن لحد الآن ثمار وصولها الى السلطة اقتصادياً واجتماعياً. وان الأقلية البيضاء لا تزال عملياً تتمتع بالتفوق الاقتصادي واحتكار الموارد القومية للبلاد. وهذا أدى الى وجود عالمين داخل المجتمع الإفريقي، عالم متقدم وعالم متخلف، ورغم تنظيم العلاقة السياسية بين العالمين إلا ان الاتصال على الصعيد الاجتماعي لا يزال يفتقر الى قنوات فاعلة قادرة على توحيد المجتمع فكرياً ونفسياً وثقافياً، فالتحول السياسي يفتقر الى تحول اجتماعي حقيقي.

---

[٦٠] ينظر: احمد طه محمد، المصدر السابق، ص٩٣.

[61] Kenneth Grundy; op. cit., p.174.

ان توسيع الثروة القومية وتطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم ومحاربة الجريمة والعنف وإيجاد وظائف للأقلية السوداء وتوفير الخدمات للفقراء السود. كل هذه المطالب الاجتماعية يجب ان تتحقق لمنع تصاعد العنف السياسي في البلاد.

ان فشل حكومة الأغلبية السوداء في تحقيق عملية التحول الاجتماعي ومواجهة الضغوط الاجتماعية سيضعها إمام امتحان مصداقية الأهداف وتحقيقها قبل انتخابات عام ١٩٩٩ التي سيواجه حزب المؤتمر فيها معارضة منظمة ومهيأة مسبقاً بقيادة الحزب الوطني.